

## في البيان الصادر عن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي..

# التحالف يؤكد حرصه على الشراكة الوطنية وفقاً لدعوة

## رئيس الجمهورية ويجدد دعواته المشتركة إلى الحوار



**اتهمت أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي القائم على أحزاب المشترك بالتآمر على وطنهم وإعاقة مسيرة التنمية من خلال دعم عناصر التخريب والفضوى والإرهاب والترويج لها ومحاولات تشويه الجهود التي تقوم بها الدولة للحصول على دعم للمشاريع التنموية والإستراتيجية التي من شأنها الحد من البطالة والفقر وذلك عبر الدس على الوطن بالمعلومات المضللة وتقديمها للجهات الخارجية بهدف استئثارها ضد الوطن والشعب.**

## أحزاب التحالف تحمل المشترك مسؤولية التهرب من الحوار بوضع شروطاً تعجيزية

تشارك بذلك حق مكفول للجميع. وتدعو أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي مجلس النواب للمضي قدماً والاضطلاع بهامه الدستورية بما يكفل إجراء الانتخابات في موعدها الدستوري. (4) تؤكد أحزاب التحالف الوطني بان الأصوات التي ارتفعت من داخل أحزاب المشترك للدفاع عن أعمال الفتنة والتفرقة في محافظة صعدة ومديرية حرف سفيان وعن الأعمال التخريبية الخارجة عن الدستور والقانون والتي تمارس من قبل العناصر الانفصالية، والأعمال الإرهابية لعناصر تنظيم القاعدة هي نفسها التي تحاول ذر الرماد على العيون فيما يتعلق بتنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية وأنها تثبت بذلك أنها لا تقم في السياسة ولا في الاقتصاد فهم يدركون بان الدعم هو فساد كبير لا يستفيد منه إلا القلة على حساب الغالبية من أبناء الشعب.

(5) إن قيادات أحزاب اللقاء المشترك تعتقد أنها بدعمها وتشجيعها لأعمال الخارجة عن الدستور والقانون سواء في محافظة صعدة أو في بعض المديرية الجنوبية والشرقية والأعمال الإرهابية سيوصل البلاد إلى حالة الانهيار وتلك هي أمانتهم وأحلامهم الخائبة التي تستوطن عقولهم ونفوسهم والتي صارت مفضوحة ومشوهة يدركها كافة أبناء شعبنا اليمني ولن يتحقق لهم ذلك بأي حال.

(6) ليس جديداً على أحزاب المشترك المنحاز في إصدار المواقف فهم من شك بوجود عناصر تنظيم القاعدة وهم من اعتبروا مواجهة عناصر هذا التنظيم الإرهابي وتوجيه الضربات الاستباقية لعناصره بأنها انتهاك للحقوق والحريات وفي الوقت نفسه يحاولون تشويه تلك الجهود ورمي التهم بالتواطؤ على غيرهم.

(7) تؤكد أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أن أحزاب المشترك كانت ولا تزال تحاول المساس بالشرعية الدستورية التي تمارس نشاطها وعملها السياسي وفقاً لغير تحالفاتها المشبوهة وإصرارها المستميت على دعم العناصر الخارجة على القانون ومحاوله شرعنة أعمالها وما تقوم به من أعمال وجرمان تمس بالأمن والاستقرار والسكينة والسلم الاجتماعي والوحدة الوطنية.

(8) إن ما تضمنه بيان أحزاب اللقاء المشترك حول حديث فخامة رئيس الجمهورية عن مطالبهم بالإفراج عن عناصر تنظيم القاعدة هو دليل جديد على مصاديق ما كشفه فخامته ونذكر الجميع بمواقف أحزاب المشترك المنددة والرافضة لما تقوم به الأحزاب المتآمرة على وطنهم وإعاقة مسيرة التنمية من خلال دعم عناصر التخريب والفضوى والإرهاب والترويج لها ومحاولات تشويه الجهود التي تقوم بها الدولة للحصول على دعم للمشاريع التنموية والإستراتيجية التي من شأنها الحد من البطالة والفقر وذلك عبر الدس على الوطن بالمعلومات المضللة وتقديمها للجهات الخارجية بهدف استئثارها ضد الوطن والشعب.

ويؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه الأحزاب كانت ولا تزال تسعى إلى إفشال كل المحاولات الرامية إلى العودة إلى طاولة الحوار بما يقضي إلى تنفيذ اتفاق فبراير والتهيئة لإجراء الانتخابات وتعمل كل يوم على تقديم دليل جديد على تنصلها من الالتزامات المقررة عليها في ذلك الاتفاق.

إن أحزاب التحالف الوطني وهي تجدد أسفها لمواقف أحزاب المشترك وتعتنتها وعرقلتها ومحاولات العودة إلى الحوار وتماهيها مع العناصر المتفرقة في صعدة والعناصر التخريبية والانفصالية في بعض المديرية الجنوبية والشرقية وعناصر تنظيم القاعدة لتؤكد على الآتي:

(1) تحمل أحزاب التحالف الوطني أحزاب المشترك المسؤولية الكاملة في عدم تنفيذ بنود اتفاق فبراير ووضع العراقيل والتهرب من العودة إلى الحوار بوضع الشروط الجديدة والتعجيزية أمام كل المساعي التي بذلها ويبدلها المؤتمر للعودة إلى طاولة الحوار. بعد أن تقدم المؤتمر الشعبي العام بمحضر تنفيذ الاتفاق يستوعب كل ما كان يطرح حول آليه الحوار. وعملت أحزاب اللقاء المشترك على تقديم شروط جديدة أمام كافة التنازلات التي كان يقدمها المؤتمر الشعبي العام اتفاق فبراير واضحة وجلية ولا تتضمن أيها من تلك المطالب أو تلك الشروط التي خلقت أحزاب المشترك وبمناطق أوج وطاشن تسعى إلى خبط الأوراق من خلال محاولتهم حشر مختلف القضايا كشرط لتنفيذ الاتفاق رغم أن نصوص الاتفاق فبراير واضحة وجلية ولا تتضمن أيها من تلك المطالب أو تلك الشروط التي خلقت أحزاب المشترك وبمناطق أوج وطاشن تسعى إلى خبط الأوراق من خلال محاولتهم حشر مختلف القضايا كشرط لتنفيذ الاتفاق رغم أن نصوص الاتفاق فبراير لا يمت إليها بصلة لا من قريب أو بعيد، ومن ذلك المطالبة بالإفراج عن مجرمين وقتلة وإرهابيين وقطاع طرق كشرط لاستئناف الحوار وهو ما لا يمكن أن يقبله عاقل يملك ذرة من المسؤولية والضمير الوطني.

(2) تؤكد أحزاب التحالف الوطني بأن ما جاء في خطاب فخامة رئيس الجمهورية عشية العيد الوطني العشرين لقيام الجمهورية اليمنية كان دقيقاً وواضحاً والإفراج عن المحتجزين على ذمة فتنة التمرد في صعدة والخارجين على القانون من مرتكبي أعمال التخريب والشغب في بعض المحافظات الجنوبية، والعفو عن الصحفيين في قضايا الحق العام وهو ما تم تنفيذه عقب صدور العفو الرئاسي أما مرتكبي الجرائم والقضايا الجنائية سواء من صدرت بحقهم أحكاماً قضائية أو من لا تزال قضاياهم منظورة أمام المحاكم فإن القضاء هو المعنى بالفصل فيها حيث أن القضاء مستقل ولا سلطان عليه، وإنه لمن العجيب أن تطالب أحزاب

وقال التحالف الوطني ان ما تضمنه بيان أحزاب اللقاء المشترك حول حديث فخامة رئيس الجمهورية عن مطالبهم بالإفراج عن عناصر تنظيم القاعدة هو دليل جديد على مصاديق ما كشفه فخامته، ونذكر في هذا الصدد بمواقف أحزاب المشترك المنددة والرافضة لما تقوم به الأجهزة الأمنية من ضربات استباقية ضد عناصر تنظيم القاعدة الإرهابي واعتبار ذلك انتهاكاً للحقوق والحريات. وجددت أحزاب التحالف الوطني دعوتها لأحزاب اللقاء المشترك إلى الإسراع في العودة إلى طاولة الحوار وبما يقضي إلى الاتفاق على تنفيذ نصوص اتفاق فبراير بعيداً عن الماطلة والتسويف ووضع الشروط المسبقة والتعجيزية والبعيدة كل البعد عن أي صلة بمساعي تحقيق الإصلاحات الدستورية والقانونية الهادفة إلى تطوير النظام السياسي والانتخابي في اليمن.

وأشادت أحزاب التحالف الوطني بكل المحاولات الرامية إلى إعادة أحزاب المشترك إلى طاولة الحوار والتي بذلها الأصدقاء في الدول والمنظمات الدولية الداعمة للتجربة الديمقراطية في اليمن.

وأكدت حرصها على تحقيق الشراكة الوطنية وفقاً لما دعا إليه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، مشيرة إلى تحملها مسؤوليتها التاريخية في المضي بتنفيذ ما تضمنه اتفاق فبراير مع بقية الشركاء في الساحة السياسية من أحزاب وقوى ومنظمات مجتمع مدني كون ذلك يمثل التزاماً دستورياً وقانونياً وأخلاقياً أمام جماهير الشعب اليمني التي منحت المؤتمر الشعبي العام ثقها في مختلف المحطات الانتخابية وأخرها الانتخابات الرئاسية والمحلية عام 2006م.

### بيان صادر عن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي

وقف المجلس الأعلى لأحزاب التحالف الوطني الديمقراطي أمام المستجدات في الساحة الوطنية ومواقف أحزاب المشترك إزاءها والذي عبرت عنها في البيان الأخير الصادر عن ما يسمى بالمجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك والذي اعتمد نهج التضليل والمغالطة ومحاوله ممارسة الخداع وتزييف الحقائق حول ما يتعلق

### التحالف الوطني يتهم القائم على المشترك

### بالدس على الوطن وإعاقة التنمية

### التأكيد على إجراء الانتخابات النيابية في

### موعداتها بمشاركة المشترك أو بدونها

### دعم أحزاب المشترك للأعمال الخارجة عن الدستور

### والقانون يضعها تحت طائلة المسؤولية والحاسبة

### الإشادة بمحاولات الأصدقاء والمنظمات الدولية الداعية

### لليمن لإعادة أحزاب المشترك إلى طاولة الحوار

المشترك يمثل ذلك التدخل في شؤون القضاء في الوقت الذي تدعي فيه عكس ذلك وتحمل الدولة وأجهزتها الأمنية مسؤولية أي خلل أمني من قبل تلك العصابات الإجرامية التي تطالب أحزاب المشترك بالإفراج عنها.

(3) تؤكد أحزاب التحالف الوطني بأنها لن تسمح باستخدام اتفاق فبراير من قبل المشترك كورقة يتم استخدامها لتحقيق أهدافهم بتعطيل إجراء الانتخابات النيابية المقبلة في موعدها المحدد والوصول إلى حالة الفراغ الدستوري منبهة بان الانتخابات تمثل استحقاقاً دستورياً لا يمكن إخضاعه للأهواء والرغبات وأنها سوف تجري في موعدها المحدد دون أي تردد سواء شاركت تلك الأحزاب أم لا

بالكثير من القضايا المتصلة بتطورات المشهد السياسي اليمني. إن أحزاب التحالف الوطني وهي تعبر عن أسفها لتلك المواقف غير المسؤولة الصادرة عن المشترك والتي تأتي في الوقت الذي يبذل فيه المؤتمر وأحزاب التحالف الوطني جهوداً كبيرة مع شركاء اليمن والتنمية والديمقراطية من أجل إقناع أطراف أحزاب المشترك بالعودة إلى طاولة الحوار من أجل تنفيذ مضماني نصوص اتفاق فبراير الذي نفذ شقه الأول بالتنسيق مع مجلس النواب الحالي وتاجيل الانتخابات النيابية لمدة عامين بناءً على طلب أحزاب المشترك.

إن أحزاب التحالف الوطني الديمقراطي ترى أن ما صدر عن أحزاب المشترك